الاية ثم قال فقد اجيبت دعوتكما فنسب الدعوة اليهما التامين هارون عليهما
ويمكن ان يكون الفعل بالنون ان لم تثبت الرواية عن العرب بالتاء وح فيحصل التطابق
بين الفعل وقوله من عندكما قوله لك كان الاولى لكما لان المخاطب اثنان
وان كان المجيب واحدا قوله فقدم الخبر ايضا بعده بكون المسوغ وقوعه
في جواب الاستفهام او الاخبار بظرف مختص على راي صاحب التوضيح
من ان التقديم لا دخل له في التسويغ قوله ولا يجوز ان يكون التقدير ان ادعي
جوازا مستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى والانسب لانه يلزم عليه عدم
مطابقة السؤال للجواب في عدم ترتيب اجزاء الجملة ومخالفة الاصل في تاخير
الخبر من غير مقتض لان التقديم انما وجب لدفع ايهام الوصفية وذلك
مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب وحينئذ فالصعب
خلاف الاولى والانسب قوله ذنب هو بكسر النون المرض من العشق
قوله والتقدير هو ذنب انما قدره الشارح ضميرا تبعا للنحاة ليلاقي
المغايرة وظاهر كلام الناظم يقتضي ان المقدر الظاهر وهو الصحيح لكونه الاصل
وان كان مخالفا لعادة النحاة قوله اذا حلا محل المفرد ليس بقيد بل لبيان
نحو قولك نعم لمن قال ازيد قايم قوله كقوله تعلو والله الم يحض انما لم يجعل
الله معطوفا على الله قبله وما بينهما خبر لاقتران الخبر بالفا وتقدم
ان الخبر المقرون بها يجب تاخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط
وايضا لو جاز ذلك لاستند عمر جواز زيد فاهم وعمر ومع انه لا يجوز للفصل
اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمر قوله لدلالة الجملة الخ علة لحذفه بعد
تعليله بما سبق فاندفع الاعتراض بانه لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد
لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد هكذا قيل وانظر هل مثل هذا يكفي عند
النحاة في اختلاف العامل ولو جعل علة لحذفه وما دل عليه ما تقدم
لكان احسن قوله وبعد لولا قال المكودي متعلق بحذف وفاء وتحتم وقصره

الشاطبي

١٢٧

الشاطبي على الثاني ويلزم عليه تقديم معمول المصدر عليه قال التفتازاني والحق
جواز ذلك في الظروف والمجرورات لانها مما يكفيه رايحة الفعل وفصل ابن هشام
في شرح بانت سعاد فقال ما حاصله ان كان المصدر ينحل بان والفعل امتنع ذلك
مطلقا والا جاز ثم قال وكثير من الناس يغفل عن هذا فيمنع تقديم
معمول المصدر مطلقا اهـ بالمعنى قوله لا امتناعية احترز به عن لولا
التحضيضية ومثلها لوما فانهما لا يقع بعدهما المبتدا لاختصاصهما با
لافعال كما سياتي في قول الناظم واولينها الفعل قوله وهو ان غالب احوالها
كون الامتناع الخ اشار بذلك الرد على المصنف من ان التقييد بالغلبة ينافي
الوجوب لاقتضائه عدم التخلف في جميع الاحوال وحاصل الدفع ان الغلبة
هنا مضبوطة بتعين محل الوجوب ولا يكون هناك تخلف فيه فتامل قوله
العلم به علة للحذف والمراد ان ذلك معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع
لوجود والذي دل على امتناعه هو الجواب وعلى وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا
زيد لاكرمتك علم ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وبما
ذكرناه سقط ما قيل ان العلة موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا او دلت القر
ينة الخارجية عليه لان علم ذلك من القرينة لا من مقتضى لولا قوله وسد جوابها
مسده علة لوجوب الحذف اي فيكون عوضا عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض
عنه ولا يرد في ذلك يمين كون الجواب مذكورا ومحذوفا نحو ولولا رجال مؤمنون الاية لانه
لكم في الفتح وانما ساغ ذلك مع انه يلزم عليه حذف العوض والمعوض لان القرينة
نصيرة في فهمه الذي ذكرناه زعم ابن الطراوة ان الواقع بعد المبتدا هو الخبر ولا حذف
ورد بانه خال من الرابط فان وجد في بعض التراكيب كقولك لولا زيد لاكرمته فهو
اتفاقي وذهب الفرا الى ان الاسم بعد لولا مرفوع بها لنيابتها عن لو لم يوجد وذهب
الكسايي الى انه مرفوع بفعل مضمر والتقدير لولا وجد زيد قوله على الوجود المطلق
اي بان كان الامتناع لمعنى زايد على وجود المبتدا اما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول

Copyright © King Saud University